سلسلة فقه الحرب (7)

الاستراتيجية
كيف نجني ثمارها؟

روبرت مِهارا



مؤسسه النَّازعات
Anaziat

ترجمة: مويلك الشامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستراتيجية

كيف نجني ثمارها؟

روبرت مِهارا

[Infinity Journal, Volume 3, Issue 1 - Winter 2012]

النازعات

صفر ١٤٤٧

روبرت مِهارا (Robert Mihara)، استراتيجي في الجيش الأمريكي، رتبة رائد، يعمل حاليًّا مدبرًا استراتيجيًّا في قيادة العتاد التابعة للجيش الأمريكي. نال شهادة الماجستير في التاريخ الأمريكي من جامعة A&M في تكساس ودرّس التاريخ العسكري في الأكاديمية العسكرية الأمريكية ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠م.



تنبيه: إنّ الآراء والعبارات الواردة في هذا المقال تعبّر عن رأي كاتبه فحسب، ولا تعبر أبدًا عن موقف قيادة الإمداد والتموين في الجيش الأمريكي، ولا عن وزارة الجيش، ولا وزارة الدفاع، ولا عن أي جهة حكومية أخرى في الولايات المتحدة.

يقول **كارل ڤون كلاوزڤيتز** (Carl von Clausewitz): «في الذرى العليا من مراتب الاستراتيجية... يكاد يزول الفرق بين الاستراتيجية والسياسة وفنّ الحُكم»(١).

قد شاع الفهم بأنّ جوهر الفعل الذي تعنيه «الاستراتيجية» هو الموازنة بين الغايات المنشودة للسياسة، وبين الوسائل والأساليب المتاحة في المعترك، لكنّ الاستراتيجي ليس بمشتغل بالحرب وحدها، بل هو عامل في السِّلم كذلك؛ إذ لا يقتصر عمله على ترجمة المقاصد السياسية إلى أهداف عسكرية، بل يتعين عليه أيضًا أن يُنشئ الأدوات والوسائل التي يحتاج إليها النصر في معارك الغد. والسؤال الجوهري الذي ينشأ من هذا العمل المزدوج لمتهني الاستراتيجية: هل يصح فصلُ الفعل الاستراتيجي العسكري عن إعداد أدوات الحرب في زمن السِّلم؟ أي: هل وظيفة الاستراتيجية التي تنظّم سير الحرب غريبة عن الإعداد لها، أَم أنّ هنالك طبعًا مشتركًا يؤلّف بين الوجهين؟

والحق أنّ الأمر أكبر خطرًا من أن يُعدّ مجرد مسألة نظر في دقائق صنعة الاستراتيجية، فإنّ إدراكنا لطبيعة التفاعل اللازم بين فعل الإعداد للمؤسسة العسكرية في السِّلم، وفعل الترجمة بين الأهداف السياسية والأهداف العسكرية في الحرب، هو الذي يُحدد النظرة التي نحملها إلى كل مسألة من مسائل

---

(1) Carl von Clausewitz, *On War*, trans. by M. Howard and P. Paret (Princeton, N.J.: Princeton Univ. Press, 1976), 178.

الاستراتيجية وفنون الحكم. فالرابطة التبادلية بين السياسةِ والإعدادِ للحرب وخوضها هي التي تُميز الاستراتيجية من سائر ضروب التخطيط المؤسسي. وإذا ارتفعنا إلى مستوى الدولة، كانت الاستراتيجية مبتورة إن لم تُسند إلى مسوّغ سياسي. وما يكون التدبير الاستراتيجي تخطيطًا بحقّ إلا إذا اشتمل على علة السياسة ومسوّغاتها، وبهذا التعلق تُحمل الاستراتيجية على معناها الأصيل. فمن هذا السؤال الوجودي عن الغاية الباقية –في السِّلم والحرب معًا– يبدأ التصور الأعلى للاستراتيجية في مؤسساتنا العسكرية. والسياسة هي التي تتكفّل بالجواب عن هذا السؤال، فكان تعلّق الاستراتيجية بالسياسة هو ما يُحدد هو استراتيجي بحق[1].

وقد درج القادة العسكريون الأمريكيون على رفض التفريق بين بناء الاستراتيجية في سبيل بلوغ أهداف حربية محددة، وبين بنائها من أجل المصالح الوطنية الدائمة. فكثيرًا ما رأينا ضباط الجيش الأمريكيين من أصحاب الرتب العليا يزعمون أنّ الاستراتيجية والسياسة ينبغي أن يُفصلا بعضهما عن بعض، بحجة صيانة استقلال المهنة العسكرية، والخضوع للسلطة المدنية. لكنّ هذا الالتزام بما يزعمون من قواعد العلاقة المدنية العسكرية، يفضي حقيقةً إلى تقويض الجسر الذي يصل الاستراتيجية بالإرادة الوطنية –على صورة

[1] Clausewitz, *On War*, 202, 227, 577, 606-607.

السياسة– وينتهي إلى إعفاء العسكريين من تكليفهم بإسداء النصح السديد بشأن ما يمكن بلوغه. وقد شهد النقاش العام في السنة الماضية عن مستقبل الجيش الأمريكي على هذه العلة المستحكمة في سلوك صناع القرار[١].

وقد استهل الجنرال **مارتن دِمبسي** (Martin Dempsey) –رئيس هيئة الأركان المشتركة الثامن عشر– عدد صيف عام ٢٠١٢م من مجلة «القوة المشتركة الفصلية – Joint Force Quarterly» بمقال قصير عنوانه «إنفاذ الاستراتيجية – Making Strategy Work»[٢]، أكد فيه تأييده للتوجيه الاستراتيجي للدفاع الذي صدر في شهر كانون الثاني من تلك السنة، وللسياسات التي نهجها القادة العسكريون في الأشهر الستة الماضية. وفي هذا المقال، يرى دِمبسي أنّ الاستراتيجية هي فن الموازنة بين الغايات والوسائل والسبل، ويزعم أنّ الجيش الأمريكي قد أرسى الأُسس التي تمكنه من بلوغ هذا المقصد. ويُجمل دِمبسي أهم ما كان قد بيّنه في خطبه المختلفة في ربيع ذلك العام، مطمئنًا الرأي العام إلى أنّ المؤسسة العسكرية تقوم بما يجب لتخرج من معارك السياسة الداخلية وهي مهيأةٌ لصيانة مصالح أمريكا في المستقبل. وعلى هذا المنوال، عدَّد رئيس هيئة الأركان المشتركة ثلاث قرارات ذكر أنه اتخذها بالاشتراك مع قادة الأفرع

---

(1) C. Gray, *The Strategy Bridge: Theory for Practice* (Oxford, UK: Oxford Univ. Press, 2010), 102.

(2) M. Dempsey, “From the Chairman: Making Strategy Work,” *Joint Force Quarterly* 66 (July 2012), 2-3.

العسكرية، وهي: إدخال قدرات جديدة في بِنية الجيش الأساسية، وإعادة التوازن نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتوسيع التعاون بين مختلف الجهات داخل وزارة الدفاع وخارجها. ثم أعرب عن ثقته في هذه القرارات، وزعم أنّ المستقبل مرهونٌ بحُسن تنفيذها.

وهذا الادعاء يُغالي في تقدير كفاية تلك القرارات لضمان أمن الولايات المتحدة، ويُبالغ في الثناء عليها إذ يُغفِل الفارق اللازم بين طبيعة الاستراتيجية في مستوييها العملي والاستراتيجي الأعلى، كما يُهمل أنّ تلك القرارات التي أشار إليها دِمبسي تظل في طبيعتها قرارات عملية لا استراتيجية. ومن ثَم، فإنّ أمن الولايات المتحدة في المدى الطويل يظل عرضة للتهديد بفعل السياسات المتبعة، لا بفعل التهديدات الخارجية فحسب[١].

ويستجلي هذا المقال العلل الكامنة في منزع دِمبسي هذا، وما يُنبئ عنه من معضلة أوسع تتعلق بما شاع من فهم نظري للاستراتيجية، وما استقر من طرق إنفاذها بين القادة العسكريين. فإنّ في أصل هذه الممارسة المعلولة للاستراتيجية غفلة عن الفهم السليم لبِنية الاستراتيجية المشهورة: الغايات والسبل والوسائل. وقد أشار كلاوزڤيتز إلى هذه الثلاثية حين قال إنّ الاستراتيجية هي «توظيف

---

[١] درجَ الجنرال دِمبسي على بيان ممارسة الاستراتيجية وفق بنية «الأهداف والسبل والوسائل»، وجعلها أصلًا في توجيهاته للقوات المشتركة في الولايات المتحدة.
See Chairman’s Strategic Direction to the Joint Force (6 February 2012), 6-7.

المعارك لبلوغ غاية الحرب»[١]. ثم أعاد العقيد المتقاعد **آرثر ليك** (Arthur Lykke, Jr.)، في سنة ١٩٩٣م، صوغ هذه الثلاثية على هيئة مقعد ثلاثي الأرجل تقوم عليه السياسة الأمنية الوطنية، وتمثّل كل رجل من أرجل هذا المقعد عنصرًا من عناصر الاستراتيجية الثلاثة الآنفة. وقد أفصح هذا المَثَل بيُسرٍ عن الحاجة إلى الموازنة بين الغايات المنشودة وما يتوفر من وسائل وسبل ممكنة لاستخدامها.

فلقد أفضت بلاغة تصور ليك الاستراتيجي، وسهولة تمثله، إلى قبوله قبولًا واسعًا بين المشتغلين بالاستراتيجية من الأمريكيين، سواء أداةً للعمل، أو وسيلةً للإفصاح عن فن صناعتهم. لكنّ تصور ليك يتناول الممارسة الاستراتيجية، لا مقصدها الكلي الشامل. ففتنة الثلاثية –الغايات والسبل والوسائل– تكمن في قدرتها على التعبير عن وظيفة الاستراتيجية ولُبّها بما تدركه الفطرة وتقبله العقول. لكنها، من حيث هي منهج عملي، تُهمل الشروطَ الخاصة اللازمة لفهم الاستراتيجية على مستوى الدولة، حيث يكون الشأن تدبيرُ المؤسسات لا تشكيلات الجند.

وإدراكُ حدود اختزال ليك للاستراتيجية ضرورةٌ لقادة المؤسسات؛ إذ ليس كافيًا أن يُدير القائد الوسائل المتاحة لخدمة المصالح الوطنية، فإنّ أمرًا معقدًا

---

(1) Clausewitz, *On War*, 143, 177.

كالدفاع القومي لا يمكن النهوض به إلا إذا اجتمع إلى التدبير اليومي توجيهُ المؤسسات نحو غايات باقية مستقرة. وها هنا تظهر ضرورة تجاوز موازنة ليك الثلاثية، فإنّ قيادة المؤسسات لا تتم إلا بمجاوزة هذا الميزان[١]. فالاستراتيجية، على مستوى الدولة، متعلقة بالسياسة بنفس قدر تعلقها بالموازنة بين الغايات والوسائل والسبل[٢].

وقد ميّز كولِن غراي (Colin Gray) –أحد أعلام التنظير الاستراتيجي– بين الاستراتيجيات التي تتعلق بالقضايا العملية، فتكون نسبية وسياقية، وبين النظرية العامة للاستراتيجية، التي وصفها بأنها كلية، لا يحدّها زمان ولا مكان.

فإنّ الاقتصار على استعمال النموذج الثلاثي استعمالًا بسيطًا يفضي إلى نظرة اختزالية ضيقة تُعمي البصيرة عن ضرورات الاختيار على مستوى الدولة. فالانشغال بتوزيع الوسائل على الغايات المعروفة يضع غشاوة على أعين أصحاب القرار، إذ يحصرهم في زاوية التفكير البرامجي الظرفي، ويمنعهم من ارتقاء النظر المؤسسي الدائم.

فالنظرة **الأولى** تفترض مسبقًا الجواب عن سؤال: «لماذا؟»، أي ما الغاية التي من أجلها نُعبّئ الموارد ونُعدّ العدّة للنزال الآتي؟

---

(1) A. Lykke, Jr., "Toward an Understanding of Military Strategy" In *The U.S. Army War College Guide to Strategy*, ed. J. Cerami and J. Holcomb, Jr. (Carlisle, Pa.: U.S. Army War College, 2001), 179

(2) Clausewitz, *On War*, 178.

أما النظرة **الثانية**، فإنها تُوجب إعادة النظر في تلك الغايات، وفي كيفية تعريفها، ضمن بيئة عملياتية متغيّرة، تُعاد فيها صياغة المفاهيم الكبرى – كالأمن– مرة بعد أخرى.

وهذا الفرق الجليل بين طبيعةِ الاستراتيجية في بيئة العمليات، وطبيعتِها في البيئة المؤسسية –وهو بالضرورة عالم استراتيجي– هو ما فَقَدَهُ الخطاب العام عند كبار الأعيان في الدفاع وقادة الجيش. وإنّ إغفال الفرق بين ما هو عارض وما هو دائم، أو الجهل به، لَهو من أعظم القصور الذي شابَ التدبير الاستراتيجي الأمريكي(١).

ومن هنا، فإنّ التوجيه الصادر في كانون الثاني عام ٢٠١٢م، وما قرره الجنرال دِمبسي، لم يُكمل بعدُ مهمّة توجيه الجيش الأمريكي نحو بنيانٍ قتاليٍّ وهيئة تنظيمية تصون مصالح الأمة الدائمة، ولم يُقدّم المنطق الكفيل بإدارة الموارد عبر أفرع الجيش المشترك. وإنّ الامتحان الأهم للرؤية والخطة الاستراتيجية في أي مؤسسة هو: إلى أي مدى تُعين هذه الرؤية والخطة على التمدد والتقلّص الذكيّ للمؤسسة وفقًا لتقلّبات الموارد عبر الزمن؟ وقد قال دِمبسي نفسه إنّ القوات المسلحة الأمريكية «ستحتاج إلى التروّي في اختيار القدرات

---

(1) Gray, *Strategy Bridge*, 18, 26, 41-42.

المشتركة التي تعيد تشكيلها بعد عقدٍ من الحرب»[١]. ولكن السؤال: ماذا ستصنع القوات المسلحة إن لم تنل ما تشتهي كله؟

فما وُضع من حلولٍ إلى الآن لا ينهض بتقديم منطق تأسيسي يمكّن المؤسسة من التعامل مع قابل التقلبات المفاجئة. لقد أكد كبار القادة العسكريين الأمريكيين على عملِهم كونَهم أمناء مسؤولين، وساقوا استراتيجيات مؤسسية تتماشى مع الأولويات العملية، لكنهم لم يضعوا المنطق الاستراتيجي الذي يرسّخ غايات القوة العسكرية الأمريكية في مبرر متماسك ومفهوم. فإن كانت الاستراتيجية، عمومًا، هي التوفيق بين الوسائلِ وما يراد تحقيقه من غايات، فإنّ الاستراتيجية على مستوى الدولة تتعلّق بتحديد الآثار الاستراتيجية المنشودة وترتيب أولوياتها.

وعلى هذا المستوى الأعلى، يُرسم مسار المستقبل، ويُمارَس الفعل السياسي في أتمّ صوره. فإنّ القادة في هذا الباب وحدهم مَن أوتوا القوة والتكليف بأن يُركّبوا الفضائل الأخلاقية والمصالح المادية تركيبًا واحدًا، يفضي إلى بيان واضح للغرض السياسي، أو ما وصفه غراي بـ«الرؤية»: تلك الصورة المثالية للحال المنشودة، التي تُلهم الفعل وتُضفي عليه سلطة أخلاقية وسياسية، وتحدد أولويات القرار. ومن بَعدُ، يأتي «النهج السياسي»، أي الأهداف السياسية التي

---

(1) Dempsey, *CJCS Strategic Direction*, 5.

تُعيّن مقاصد الاستراتيجيات في مواضعها التاريخية. وبهذا، فإنّ القادة الوطنيين أحرارٌ -وإن كان عبؤهم ثقيلًا- في ترتيب تلك الأهداف، بحيث لا يؤدي تقلب الموارد إلى ضياع البوصلة ولا انهيار العزم. وإذا حَسُنَ تدبير هذا الأمر، صارت الاستراتيجية الوطنية والمؤسسية تشمل ما ينبغي فعله، وما يُستحبّ فعله، وما يجوز العدول عنه في أوقات الشدة القصوى. لكنّ عقبةً كأداء ما تزال تمنع هذا الإدراك السليم، وهي: تصوّر الجيش الأمريكي لواقع العمليات الحاضر والمقبل[1].

فكثيرًا ما فُسّرت بيئة العمليات تفسيرات دائرية لا تخرج عن المألوف. ففي مقالةٍ نُشرت في مجلّة «القوة المشتركة الفصلية»، قابل الجنرال دِمبسي بين اتجاهات السياسة العالمية نحو الاستقرار، والنزعاتِ المدمرة التي تتجلّى في انتشار أدوات الفتك، واصفًا هذه الحالة بـ«مفارقة الأمن». وخلُص إلى القول بأنّ «عدد مَن يملكون القدرة على إلحاق الأذى بنا اليوم أكثر مما كان عليه في أي وقت منذ عقود»[2]. ولا ريب أنّ كثرة التهديدات مقلقة وتُرهب القادة

---

(1) Gray, *Strategy Bridge*, 18, 19-20, and 28-33; J. Black, *Defence: Policy Issues for a New Government* (London, UK: Social Affairs Unit, 2009) 23-24.

(2) Dempsey, “From the Chairman: Making Strategy Work,” 2; Dempsey, *Remarks*, Harvard University, Cambridge, Mass., 12 April 2012; Dempsey, *Joint Education White Paper* (16 July 2012), 3-4; A. Echevarria, *Preparing for One War and Getting Another? Advancing Strategic Thought Series* (Carlisle, Pa.: SSI, 2010), vi-vii, 3-4.

العسكريين، لكنّ مقابلة سكون السياسة باطراد الأخطار والعلل لا يُعدّ مفارقةً بقدر ما هو نمطٌ تاريخي معهود في أحوال الدول العظمى المهيمنة[١].

كل قوة عظمى واجهت في أطوار الانتقال بين نُظُم العالم توترات من هذا القبيل. والمفصل في الأمر هو تجنّبُ الميل المُنهِك إلى التفاعل مع كل تهديد دون تقدير عقلاني لحقيقة صلته بالمصالح الاستراتيجية. فقد عجزت إسبانيا في عهد **فيليب الثاني** (Phillip II) عن التوفيق في هذا الشأن، إذ خاضت الحروب، وأشباه الحروب، في مشارق الأرض ومغاربها، حتى بلغها الإنهاكُ واستنزفها الخبال، بينما اجتازت بريطانيا الإمبراطورية محنها في حال أفضل. فلقد بدا لقادة «الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس» أنها قد غدت «الهدف الذي لا تنقطع عنه السهام»، فردّت إسبانيا على تلك السهام بما أفضى إلى جراح قاتلة في بنيانها، قُبيل تتويجها عام ١٥٨٠م. وهكذا، فإنّ التوتر الخلّاق بين الثبات والاضطراب، أو بين مَن يبغون تغيير النظام القائم ومَن يسعون إلى صونه، ليس قَدَرًا غريبًا نُسج خصيصًا ضد الولايات المتحدة في هذا القرن، بل هو مشهد مألوف شهد العالم شبيهَه من قبل.

ومن هذا المنظور، فإنّ الخيارات التي أبرزها الجنرال دِمبسي في مجلة «القوة المشتركة الفصلية»، مثل «إدخال القدرات الجديدة في صلب البنية العسكرية»

---

(1) B. Lombardi, “Assumptions and Grand Strategy,” *Parameters*, 41 (Spring 2011), 38.

ونحو ذلك، يمكن عدّها قرارات حذرة على مستوى السياسة التكتيكية، لمواجهة التفاعل المتطور بين الاستقرار والتغيرات الناشئة عن النزاعات. غير أنها ليست، في حقيقتها، قراراتٍ استراتيجية، بل إنّ الخطر الكامن في النهج المعمول به اليوم هو أنّ القادة الكبار قد حكموا سلفًا –بلا برهان كاف– بأنّ أحوال المستقبل لا تتطلّب من القوات الأمريكية سوى اختيار كيف وأين تعمل، لا ما الذي ينبغي تحقيقه أو التخلي عنه.

وحتى في ساحات الفضاء والفضاء السِبراني، فإنّ الاستثمارات الجارية ليست سوى تحويرات في التأكيد والتنظيم، لا قراراتٍ استراتيجية حقيقية تؤسس لاقتناء غايات، أو التفريط بها، أو إعادة ترتيبها على سلّم الأولويات. إنّ ضخامة التغيرات المتوقعة في بيئة العمليات القادمة، كما يبدو، قد دفعت بالقادة العسكريين إلى هجر مبادرة الفعل الاستراتيجي، والاكتفاء بتحسين أداء المؤسسات الدفاعية على صورتها القائمة. وعلى سبيل المثال، فإنّ إنشاء القيادة السِبرانية الأمريكية، والمبادرات المنبثقة عنها، التي يستشهد بها الجنرال دِمبسي، لا تعدو أن تكون نتائج تكتيكية، تُعيد تخصيص الموارد لقدرات كامنة أو شبه جاهزة، لتجعلها قابلةً للتفعيل الكامل.

وقد قال رئيس هيئة الأركان المشتركة إنّ الاختبار الحقيقي للاستراتيجية العسكرية إنما يكمن في «تطبيق الخيارات الموضوعة»، غير أنّ هذا القول يفترض –على نحو مفرط في التفاؤل– أمرين اثنين: سلامة الاستراتيجية

المختارة، واستعداد القادة القادمين لتوجيه دفّتها. فغياب الاختيار الاستراتيجي قد أفضى إلى تخفيض مصطنع لسقف النجاح المرتقب، إذ حوّل التركيز من القضايا الكبرى، التي تستدعي حلولًا استراتيجية، إلى المشاكل الجزئية التي تفضّل معالجات الأزمات، وتخدم المصالح المتجذرة في بيروقراطية الدولة. وذلك على الضد من غاية الجنرال دِمبسي المعلنة، التي تروم دفع أفرع الجيش نحو الاعتمادية المتبادلة.

ويمكن القول إنّ الاختبار الحقيقي للتخطيط الاستراتيجي لا يكمن في تنفيذه، بل في مدى وفاء الخيارات المختارة لمصالح الأمة الحيوية والمهمة. وهذا الوفاء لا يتحقق بمعرفة ما سنصنعه فحسب، بل بمعرفة ما لن نصنعه كذلك. لا بدّ من عمل إضافي في هذا السياق لربط الأولويات القريبة والمتوسطة الأجل، كما وردت في التوجيه الاستراتيجي الدفاعي، بالمصالح القومية الأمريكية الثابتة. فإنّ هذا القصور في التخطيط الوطني والمؤسسي الأمريكي لا بد من تجاوزه إن كانت القوات المسلحة الأمريكية راغبة في أداء دورها كما ينبغي، في حماية الوطن وحلفائه وشركائه على السواء.

وعلى القادة العسكريين الكبار أن يُدركوا هذا الخلل في التخطيط، وأن يَعرفوا ما يلزم من خيارات ينبغي اتخاذها. فإنّ من مسؤوليتهم المهنية أن يضمنوا أنّ مجموع القدرات العسكرية كاف وضروري، متى جُمع إلى طاقات الأجهزة الأخرى في الدولة، لصيانة المصالح الوطنية. غير أنّ هذه المسؤولية الشاملة قد

ازداد ثقلُها على القوات الأمريكية بسبب غياب الإجماع بين النخب الأمريكية على ماهية الاستراتيجية الكبرى المرجوة لمستقبل الدولة. ومع أنّ القادة العسكريين لا يجوز لهم انتظار ذلك الإجماع مكتوفي الأيدي، فإنه لا ينبغي لقيادات أفرع الجيش أن تخدع أنفسها بزهو الاستراتيجيات المؤسسية الراهنة، ما لم تكن تلك الاستراتيجيات قد أُحكمت وأُرسيت على توازن متين بين الغايات والوسائل والسبل، مستوعب للمصالح الحيوية للأمة.

غير أنّ ثمة حاجزًا آخر، إلى جانب الإشكالات المفهومية، يحول دون نشوء استراتيجيات مؤسسية ناجعة ودائمة لخدمة المؤسسة العسكرية، ألا وهو تنحّي القادة العسكريين عن الخوض في النقاش حول الغاية القصوى من القوة العسكرية. فلا مناصَ لقادة الجيوش من إبداء رأيهم حين يتداول صناع القرار في الغايات التي ينبغي للقوة العسكرية أن تكون معدةً لخدمتها. غير أنه يجب على الجنرالات وصناع القرار أن يميزوا بين إشراكِ القادة الكبار في البحث في غاية المؤسسات العسكرية، وإشراكِهم في تحديد الأهداف السياسية ذاتها. وقد تنبه كلاوزفيتز إلى هذا التمايز حين لاحظ تلاقي السياسة والاستراتيجية على المستوى الوطني، لكنه حذر في الوقت نفسه قائلًا: «لا يُمكن، بحالٍ من الأحوال، اعتبار فنّ الحرب مُعلّمًا للسياسة».

وربما يُمعن بعض القادة العسكريين في التندّر قائلين إنهم، بخلاف الأكاديميين وأرباب الأعمال، لا يستطيعون ردّ الأمر إذا أُمروا، لكنّ هذا القول، وإن بدا ظريفًا، لا يعدو أن يكون تنصّلًا من مسؤولية عُظمى: وهي ألا يُلقي القادةُ المدنيون بالتبعة عليهم في مغامرات لم يُستشاروا فيها كما ينبغي. فمَن ذا أدرى بما هو ممكن ومحتمل في الحرب من أهلها؟ ومَن أحقّ بالملامة إذا جاءت المؤسسة العسكرية في ساعة العُسرة غير مُعدة أو مؤهلة، من رجالها أنفسهم؟

وللاضطلاع بمسؤوليتهم المهنية، لا بد للقادة العسكريين الكبار أن يُصمموا على إجابة السؤال الوجودي: «لأي المصالح الوطنية الثابتة تُسخَّر القوة العسكرية؟ وما ترتيبها في سلّم الأولويات؟» على أن يظلوا، مع ذلك، مستعدين لاحتمال أن يطلب القادةُ المنتخَبون ما ليس في الإمكان. ولعل انتصار بريطانيا في معركة بريطانيا يرجع، في جزء كبير منه، إلى أنّ قائد سلاح الجو الملكي **هيو داودِنغ** (Hugh Dowding) أحسن تحديد الغايات التي ينبغي السعي إليها، بموافقة رؤسائه المدنيين، ثم وضع الخطة الرشيدة التي تُحقّق تلك الغايات. وإنّ نصيحته بعدم التوسّع في التزام سلاح الجو البريطاني في الدفاع عن فرنسا في أيار من عام ١٩٤٠م لَتشهد له برصانة استراتيجية رفيعة، كما تُثبت إخلاصه الثابت لمصلحة وطنية عليا، هي الدفاع عن الجزر البريطانية، وفهمه العميق لِما يستند إليه ذلك الهدف من مفترضات أصيلة، بل إنّ أهمّ

من قراراته في الحرب، أنه قد قضى العقد الذي سبقها في بناء سلاح الجو الملكي على أُسس تُراعي تلك الغايات السياسية الدائمة، وتُناسبها في بنيته وتسلحه وعقيدته ومنظوره الاستراتيجي.

والواجب الماثل أمام كبار القادة العسكريين في الولايات المتحدة اليوم، هو أن يُقدّموا المشورة السديدة في مجال السياسات، لتيسير الانتقال السلمي لمؤسسات الجيش الأمريكي بعد نهاية العمليات الكبرى في أفغانستان. ولا بد للجنرال دِمبسي، ورؤساء أفرع القوات المسلحة، من أن ينهضوا بهذا الواجب، كي لا يفضي نموذج ليك الاستراتيجي إلى الهلاك المُنظّم، أو يظل -في أحسن الأحوال- سبيلًا عشوائيًّا إلى النصر.